

Permanent Mission of the
State of Qatar to the United Nations
New York



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

السيد/ علي فهد الهاجري
القائم بأعمال الوفد الدائم لدولة قطر بالإتابة
لدى الأمم المتحدة

أمام

الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين
للجمعية العامة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج
عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
في الفترة من ٣٠ يونيو - ٢ يوليو ١٩٩٩

نيويورك ٢ يوليو ١٩٩٩

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

(212) 486-9335 Fax. (212) 758-4952/308-5630/223-4285

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة باسم وفد دولة قطر على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، كما أتقدم بالتهنئة للسيدة نفيس صادق المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأعضاء المكتب الموقرون على العمل القيم الذي قاموا به، كما أعبر أيضاً عن الشكر والتقدير لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ كوفي عنان على التقرير المقدم لهذه الدورة والذي تناول الجهد المبذول منذ مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٤م، ولعل المطلع على هذا التقرير يدرك الأهمية القصوى لبذل مزيداً من الجهد وتضافر كل القوى لتحقيق الأهداف والغايات من ذلك المؤتمر وبالرغم من النتائج الجيدة في بعض المجالات إلا أن هناك تباين وخلل واضح ما زال قائماً بين ما تحقق في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولعل النظرة إلى توزيع سكان العالم ترينا الخطر الكبير الذي مازال محدقاً بجهود العديد من الدول من أجل التنمية ففي الوقت الذي يتراوح فيه سكان العالم حول ٦ مليار نسمة وبزيادة ٧٨ مليون سنوياً نجد أن أربعة من كل خمسة أشخاص يعيشون في المناطق الأقل تقدماً، وهذه المعادلة تظهر خللاً واضحاً يتطلب بذل المزيد من الجهد والمساهمة الفعالة من قبل الدول المتقدمة تجاه دول العالم النامي التي يقف الفقر والحروب ومديونياتها وفوائد الديون بالإضافة إلى الكثافة السكانية عائقاً أمام تقدمها التنموي، ولابد من العمل على إدماج دول العالم

النامي بعد تأهيلها في منظومة الاقتصاد العالمي المتطور وعلى بلدان العالم المتقدم تقع مسؤولية كبيرة تجاه ذلك، فلا بد من رعاية البرامج والخطط الطموحة بالتعاون مع الأمم المتحدة للوصول إلى الغاية المنشودة والسماح بانتقال التكنولوجيا اللازمة لتطوير تلك المجتمعات دون قيود لندخل جميعاً الألفية الثالثة بعالم يسوده الانسجام.

السيد الرئيس،

أما على الصعيد الوطني فقد واصلت دولة قطر بكل اهتمام جهودها الحثيثة من أجل خلق غدٍ أفضل لمواطنيها على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط، المورد الرئيسي للدولة، فلقد استمرت الخطط الطموحة في مجال استثمارات الغاز التي نأمل مستقبلاً أن تكون رافداً رئيسياً من روافد الدخل الوطني وخلق فرص عمل لأجيالنا القادمة ولعلي في عجلة أن أتحدث برضى عن الجهود التي بذلتها الحكومة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدراكاً منا بأن الأسرة هي محور كل ذلك فلقد حظيت بالاهتمام الكبير في سياسة الدولة والاهتمام الخاص من قبل سمو أمير البلاد المفدى من أجل توفير الاستقرار المنشود لها حيث تقوم الدولة بتوفير السكن المناسب لكافة شرائح المجتمع سواء ما كان منها بالمجان أو بأقساط مريحة تقل غالباً عن التكلفة الحقيقية إضافة إلى إيجاد فرص عمل لرب الأسرة وللقادرين على العمل داخل الأسرة ذاتها دون تمييز في ذلك بين الذكور والإناث كما تكفل الرعاية الصحية المجانية لجميع أفراد الأسرة وتولي أهمية خاصة لصحة الأم والطفل لخلق

جيل خالٍ من الأمراض وتمتد هذه الرعاية حتى للمقيمين في الدولة من غير المواطنين، كما تولي كذلك الاهتمام الخاص بالتعليم حيث مجانية التعليم مكفولة للجميع منذ سنواتها الأولى وحتى المرحلة الجامعية وما بعدها للجنسين على حدٍ سواء، وأنشئت كذلك المدارس الليلية لمن لم تمكنهم ظروفهم من الدراسة أو إكمالها. وأنشئت أيضاً مراكز لمحو الأمية بغية القضاء عليها نهائياً، ولم تغفل الدولة المسنين الذين يكن لهم المجتمع كل الاحترام لما بذلوه تجاه الوطن فهناك المراكز الطبية المتخصصة والمساعدات الاجتماعية الخاصة بهم، كما أقامت البرامج الخاصة لمساعدتهم بالبقاء ضمن أسرهم، ولم تغفل الدولة كذلك أبنائها المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة حيث عملت على بذل الجهود في إدماجهم ضمن المجتمع والاستفادة من قدراتهم، لكي ينظروا لأنفسهم بثقة وينظر المجتمع لهم بالاحترام بدلاً من العطف. ونظراً للأهمية الكبيرة للأسرة فقد اصدر حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى قراراً بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة برئاسة حرم سمو الأمير التي تولي عناية خاصة للأسرة ودورها في المجتمع وعملت على إنشاء برامج تنموية لتمكين الأسر المحتاجة من الاعتماد على نفسها في إيجاد مصادر للدخل، كما قامت الدولة بسن العديد من المشاريع والقوانين في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يسمح المجال إلى ذكرها في هذه العجالة تصب جميعها في مصلحة المواطن، ومن جانب آخر فإننا ننظر بفخر للدور الذي يلعبه القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام من أجل التنمية ولتحقيق غدٍ أفضل للمواطنين.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تؤكد فيه دولة قطر على اهتمامها بالأمور المتصلة بالسكان وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لتؤكد أيضا على ما ينص عليه البرنامج في أن لكل بلد الحق السيادي في تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج عمل المؤتمر بما يتماشى مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية وعلى الاحترام الكامل للقيم الدينية والثقافية والأخلاقية للشعوب ووفقاً لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

السيد الرئيس،

في الختام نأمل لمؤتمرنا هذا النجاح في تحقيق تطلعات شعوبنا نحو غد افضل وحياء حرة كريمة للبشرية قاطبة.

وشكراً، السيد الرئيس.